

دور التكنولوجيا المالية للمدفوعات في ادارة السيولة المصرفية والشمول المالي في العراق للمدة 2017-2021

The role of financial technology for payments in managing bank liquidity and financial inclusion in Iraq for the period (2017-2021)

أ. د. وفاء جعفر المهداوي/المشرف احمد مؤيد عبدالله/الباحث

wafaa.jaffer almahdawe

Ahmed muayad Abdulla

wafaa.jaffer.amen@gmail.com

ahmed muayad320@gmail.com

كلية الادارة والاقتصاد/ جامعة المستنصرية

الكلمات الرئيسية : وسائل الدفع الالكتروني، الصراف الآلي، الشمول المالي.

Keywords: Electronic payment methods, ATM, financial inclusion.

المستخلص:

تناول البحث عرضاً مفاهيمياً لأدوار التكنولوجيا المالية في نظام المدفوعات مع توجه التحليل نحو تكنولوجيا الدفع الالكتروني وبيان مبررات التحول العالمي نحو هذه التكنولوجيا وتفسيراتها وما تحمله من اهمية تنموية متجسدة بالشمول المالي، ونقدية تتجسد بالسيطرة على السيولة المصرفية وعلى أكثر من مستوى، ومن ثم عرض المؤشرات البنوية لبيئة المدفوعات الالكترونية وتحليل المؤشر الخاص بالبنية التحتية لوسائل الدفع الالكتروني الا وهو مؤشر الانتشار المصرفي الالكتروني المتمثل بأجهزة الصرافات الآلية واجهزة نقاط البيع (ATM-POS) في العراق وبعض دول الاقليم العربي المتقدمة في تبني هذه التكنولوجيا وللمدة (2017-2021) وتوصل البحث الى مجموعة من الاستنتاجات كان اهمها هو ان وسائل الدفع الالكتروني تلعب دورا هاما في السياسة النقدية للبلد من خلال تأثيرها في السيطرة على السيولة المصرفية والكتلة النقدية في البلد، ولاتقل اهميتها على المستوى التنموي من خلال التأثير في توسعة مستويات الشمول المالي عبر نشر اجهزة الصراف الآلي واجهزة نقاط البيع لابعد نقطة جغرافية، كما توصل البحث كذلك الى جملة من التوصيات اهمها هو تعزيز التعاون بين البنوك ومشغلي أجهزة الصرافات الآلية لتوسيع شبكة الصرافات المتاحة في المناطق الرئيسية والمناطق النائية في العراق.

Abstract:

The research dealt with a conceptual presentation of the roles of financial technology in the payment system, with the analysis directed towards electronic payment technology and stating the justifications for the global shift towards this technology and its interpretations and what it carries of developmental importance embodied in financial inclusion, and monetary embodied in controlling banking liquidity at more than one level, and then presenting the structural indicators of the electronic payments environment and analyzing the indicator for the infrastructure of electronic payment methods, which is the electronic banking spread index represented by automated teller machines and point-of-sale devices (ATM-POS) in Iraq and some advanced Arab countries in adopting this technology for the period (2017-2021). The research reached a set of conclusions, the most important of which was that electronic payment methods play an important role in the country's

monetary policy through their impact on controlling banking liquidity and the cash mass in the country, and their importance is no less at the developmental level through their impact on expanding the levels of financial inclusion by spreading automated teller machines and point-of-sale devices to the farthest geographical point. The research also reached a set of recommendations, the most important of which is to enhance cooperation between banks and operators of automated teller machines to expand the network of ATMs available in major and remote areas of Iraq.

المقدمة:

إن حقيقة قيام الأمم والمجتمعات وقدرتها على النهوض يعتمد أساساً على مدى قدرتها في إيجاد التغييرات اللازمة لتطوير حركتها التصاعدية، لذلك فإن الأمم والمجتمعات التي لا تستجيب للتغيير تحكم على نفسها بالفناء، فانحطاط أغلب الحضارات وانقراضها يبدأ عندما تعجز عن فهم بأنه يجب أن تغير من واقعها استجابة للمستجدات التي واكبت الحركة البشرية المتصاعدة، ومن هذه الحقيقة جاء هذا البحث، ففي ظل التطور الكبير في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتوسع في استخدام تطبيقات ومخرجات التكنولوجيا المالية بشكل عام وتكنولوجيا المدفوعات الالكترونية بشكل خاص، لاسيما وسائل الدفع الالكتروني في أغلب دول العالم الغربي والعربي، أصبح لزاماً على النظام المصرفي العراقي التحول نحو ادخال وتطبيق التقنيات المالية الحديثة في مفاصل نظام مدفوعاته ومحاولة ترسيخ هذه التقنيات لكافة فئات المجتمع العراقي، لما تحمل في طياتها محركات حفز وفرص تنموية عديدة والسعي في نشر-اجهزة الصرافات الالية ونقاط البيع (ATM-POS) في العراق باعتبارها الاجهزة المحركة لبطاقات ووسائل الدفع والصراف الالكتروني.

أولاً : أهمية البحث : تكمن أهمية البحث في استعراض ادوار التكنولوجيا المالية عبر قناة المدفوعات وبيان اهميتها على أكثر من مستوى، وعرض مؤشرات البنية التحتية الداعمة لتوسعها ونشرها، مع اخذ مؤشر انتشار اجهزة الصرافات الالية ونقاط البيع (ATM-POS) في العراق وتحليلها بمقاربات اقليمية ناجحة للمدة (2017-2021) .

ثانياً : مشكلة البحث: ان ضعف الثقة المالية والمصرفية للأفراد وتحديات البيئة المالية العراقية وراء التعامل المحدود للتكنولوجيا المالية وما يترك ذلك سلباً في ضعف الدور المالي للسياسة النقدية في ضبط السيولة المصرفية من جهة، وضعف مستويات توسيع الشمول المالي في العراق من جهة اخرى .

ثالثاً : فرضية البحث: ان توسيع نطاق التعامل للتقنيات المالية الحديثة تعزز من حالة الشمول المالي وتعزز الثقافة والثقة المالية والمصرفية وتحفز النمو الاقتصادي .

رابعاً : أهداف البحث : يهدف البحث الوصول الى المخرجات الآتية :

1. بيان ادوار التكنولوجيا المالية في قطاع المدفوعات واستعراض اهمية تبنيها على أكثر من صعيد.
2. طرح واقع مؤشر البنية التحتية لتكنولوجيا المدفوعات الالكترونية والخاص بأجهزة الصرافات الالية ونقاط البيع في العراق وتحليلها بمقاربات اقليمية من دول الخليج العربي.

خامساً : منهجية البحث : بالنظر الى البيانات الرسمية المتاحة والمعتمدة في البحث تم اعتماد المنهج الاستنباطي بأسلوبه الوصفي التحليلي.

سادساً : هيكلية البحث : لغرض الوصول الى أهداف البحث فقد تم تقسيم هذا البحث الى ثلاث مباحث تناول المبحث الاول (التكنولوجيا المالية في نظم المدفوعات...مدخل مفاهيمي) حيث استعرض ادوار التكنولوجيا المالية في نظم المدفوعات وبيان انواع ووسائل الدفع الالكتروني، وتضمن المبحث الثاني(مبهرات التحول العالمي من المدفوعات التقليدية إلى الالكترونية)عرج فيه على مبهرات التحول العالمي لتكنولوجيا المدفوعات الالكترونية، وكان المبحث الثالث تحت عنوان (المؤشرات البنوية للمدفوعات الالكترونية في العراق...مقاربات اقليمية(2017-2021)فقد حلل هذا المبحث البنية التحتية للمدفوعات الالكترونية في العراق عبر مؤشر انتشار اجهزة الصرافات الالة ونقاط البيع (ATM-POS)مع الاشارة الى مقاربات اقليمية من دول (الامارات وقطر والبحرين).

المبحث الاول/التكنولوجيا المالية في نظم المدفوعات

مدخل مفاهيمي: ان نظام المدفوعات هو أي نظام يُستخدم لتسوية المعاملات المالية من خلال تحويل القيمة النقدية ويشمل ذلك المؤسسات والأدوات والأفراد والقواعد والإجراءات والمعايير والتقنيات التي تجعل التبادل ممكنًا وعندما تدخل التكنولوجيا المالية في نظام المدفوعات فإنها تأخذ محورين اساسين في ادوار عملها وهي (التكنولوجيا التنظيمية، تكنولوجيا المدفوعات الالكترونية) وكما يوضحه المخطط (1) الاتي (سلام منعم مشعل 2015، ص5):

مخطط (1) ادوار التكنولوجيا المالية في نظام المدفوعات



المخطط من اعداد الباحث بالاعتماد على (زواويد زهاري و نفيسة حجاج ، التكنولوجيا المالية ثورة الدفع المالي الواقع و الافاق مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية و الاقتصادية ، الجزائر، المجلد 7 ، العدد 3 14 ، 2018، ص 19).

اولاً: التكنولوجيا التنظيمية: تشير التكنولوجيا التنظيمية في نظام المدفوعات إلى استخدام التكنولوجيا لتحسين وتطوير نظام المدفوعات من خلال تطبيق اللوائح والقواعد التنظيمية والإجراءات القانونية المعمول بها، وتعمل هذه التقنية على تحسين الشفافية والكفاءة والأمن في عمليات المدفوعات وتقليل المخاطر والغش والاحتيال والمرتبطة بالفساد المالي والاداري في الدول المعنية(زواويد زهاري و نفيسة حجاج، الجزائر المجلد 7 العدد 3 14 ، 2018، ص21). اسفر دخول التكنولوجيا التنظيمية في نظم المدفوعات في على ظهور اول نظام يعنى بالتسوية الاجمالية ما بين مفاصل ومؤسسات الدولة بشكل اني ودون انتظار وهو ما يعرف بنظام التسوية الاجمالية الانية (* RTGS) وتعتبر(الولايات المتحدة الأمريكية) أول دولة استخدمت نظام التسوية الاجمالية الآنية في الربع الاخير من القرن العشرون، حيث استخدمته لتسهيل عمليات التحويل البنكي الآلي بين البنوك المختلفة؛ منذ ذلك الحين انتشر استخدام هذا النظام في العديد من الدول حول العالم وأصبح من الوسائل الرئيسية لتسوية المدفوعات الإلكترونية في أغلب الدول المتقدمة لما يخص عمليات التسوية المالية بين البنوك والمؤسسات المالية والحكومية ويعتبر هذا النظام أسرع وأكثر

* RTGS وهي اختصاراً لجملة (Real Time Grosse Settlement) وتعني التسوية الاجمالية في الوقت الحقيقي. وهو نظام يقوم على تسوية المستحقات المالية ودفعها ما بين مؤسسات ومفاصل الدولة او القطاعات المختلفة .

أما في التسوية المالية حيث يتم تحويل المبالغ المالية في نفس الوقت الذي تتم فيه عملية التحويل، مما يعني عدم وجود فترة انتظار لتسوية المعاملات المالية كما هو الحال في نظام التسوية الآجلة المستخدم في بعض الدول، لذلك فإن تبني نظام التسوية الإجمالية الآجلة في الدول يساعد على تحسين كفاءة وأمان عمليات المدفوعات وتعزيز الثقة في النظام المالي. (Trends، Jonas Vail et al، 2014، p25).

ثانياً: تكنولوجيا المدفوعات الإلكترونية: وهي التقنيات التي تعني بتنظيم اوامر الدفع والتحويل والتحويل وكافة العمليات المالية التي تحصل ما بين افراد المجتمع داخلياً وخارجياً وان القائم على هذا التنظيم هو نظام "المقسم الوطني للبيع بالتجزئة والدفع" حيث يعد نظام المقسم الوطني للبيع بالتجزئة والدفع هو نظام مدفوعات يسمح بتوفير خدمات الدفع الإلكتروني في العديد من الدول، وقد تم تطوير هذا النظام لأول مرة في (اليابان) في اواخر القرن العشرين من قبل بنك اليابان للتنمية (Development Bank of Japan) وشركة طوكيو إلكترو (Tokyo Electric Development Bank of Japan) (Co)، (S. A. Hannig، 2010 and Jansen. 2010\12\10 last entry in) ويعتبر نظام المقسم الوطني للبيع بالتجزئة والدفع أحد أهم الأنظمة المدفوعات الإلكترونية المتوفرة في العديد من الدول منذ ذلك الحين، حيث يسمح بإجراء المدفوعات الإلكترونية في الوقت الفعلي عبر الإنترنت وعن طريق الهواتف المحمولة والتحويل الداخلي بين الحسابات وقد أدى توفير هذه الخدمة إلى تسهيل العديد من العمليات التجارية وتقليل الوقت والتكلفة في العمليات المالية، ولان التكنولوجيا الداخلة في هذا النظام هو جوهر توجه البحث لابد من التعرف التفصيلي لواقع هذه التكنولوجيا ووسائلها واهميتها واهدافها وكما يأتي :

1. مدخل عام للدفع الإلكتروني: أدى التطور التكنولوجي إلى استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصال في كل المجالات ومنها التجارة والصيرفة فأصبح الطابع الإلكتروني غالباً عليها مما توجب خلق وسائل دفع الكترونية تتماشى مع طبيعة هذا التطور، ومن خلال هذا المحور سيتم التطرق إلى تعريف وسائل الدفع الالكترونية وخصائصها .

أ. تعريفات الدفع الإلكتروني : تعددت التعاريف المقدمة لوسائل الدفع الإلكتروني وكالاتي :

• هي الوسيلة التي تمكن صاحبها من القيام بعمليات الدفع المباشر عن بعد عبر الشبكات العمومية للاتصالات.

• تعتبر الدفع كل الأدوات التي تمكن كل شخص من تحويل الأموال مهما يكن السن أو الأسلوب التقني المستعمل .

• الدفع الإلكتروني هو المال أو العملة التي تتبادل بصفة إلكترونية ، يتضمن ذلك حوالات الأموال الالكترونية والدفع المباشر ويسمي أيضا النقود الالكترونية. ومن مجمل التعاريف السابقة يمكن تعريف الدفع الإلكتروني على انه "العملية التقنية التي تضمن تحويل الأموال عن طريق الوسائط الالكترونية.

ب. خصائص الدفع الإلكتروني : تتجسد خصائص الدفع الإلكتروني بالاتي:

الطبيعة الدولية، أي أنه وسيلة مقبولة في جميع الدول، حيث يتم استخدامه لتسوية الحساب في المعاملات التي تتم عبر فضاء إلكتروني بين المستخدمين في كل أنحاء العالم . يتخذ شكل الدفع بـ النقود الإلكترونية، وهي وحدات نقدية عادية كل ما هناك انها محفوظة بشكل إلكتروني ويتم الوفاء إلكترونياً . يساعد على تسوية المعاملات الإلكترونية والعقود التي تبرم عبر الإنترنت ما بين أطراف

متباعين في المكان حيث يتم السداد عبر شبكة الإنترنت من خلال تبادل المعلومة اللازمة لإعطاء أمر الدفع وفقا لمعطيات إلكترونية تعرضها الشبكة لتسمح بالاتصال المباشر ما بين طرفي العقد(سلام منعم مشعل 2015 ص4). وتجدر الإشارة الى إن وجود نظام سداد إلكتروني لتسوية المعاملات التي تتم عبر شبكة الإنترنت يستلزم نظام مصرفي معد لإتمام عملية السداد وتسهيلها، وأن امكانية السلطات بإدارة العمليات المبرمة عن بعد من شأنها توفير الثقة المتبادلة لدى المتعاملين بهذه الوسائل .

2- أنواع وسائل الدفع الإلكتروني: تتعدد أنواع وسائل الدفع الإلكتروني ويمكن إدراجها في المخطط (2) الآتي:



المخطط من اعداد الباحث بالاعتماد على : د. سلام منعم مشعل، وسائل الدفع الإلكتروني، بحث قانوني، جامعة النهريين كلية الحقوق، 2015، ص5 .

أ. **النقود الإلكترونية:** تعد النقود الإلكترونية من بين أهم وسائل الدفع الإلكتروني وقد حضرت بمجموعة من التعاريف، حيث عرفها :

• صندوق النقد الدولي على انها " قيمة نقدية في شكل وحدات ائتمانية مخزنة في شكل إلكتروني أو في ذاكرة إلكترونية لصالح المستهلك " .

• اما التعريف العام للنقود الإلكترونية فهي "قيمة نقدية مخزنة على وسيلة إلكترونية مدفوعة مقدما وغير مرتبطة بحساب بنكي وتحظى بقبول واسع من غير من قام بإصدارها وتستخدم كأداة للدفع لتحقيق أغراض مختلفة " .

ب. **محفظة النقود الإلكترونية:** هي وسيلة دفع افتراضية تستخدم في سداد المبالغ قليلة القيمة بشكل مباشر أو غير مباشر أي عبارة عن وحدات رقمية الكترونية يتم انتقالها بطريقة معينة من حساب شخص الى شخص اخر، ويتم الوفاء بطريقتين وكالاتي(رقية منصورى واسماء عبد الملك الجزائر 2014 ص37)

• الطريقة الاولى: تخزن فيها الوحدات الإلكترونية على القرص الصلب بالكمبيوتر الشخصي. للتعامل من خلال برنامج تسلمه اليه الشركة مصدرة هذه اللوحات بواسطة البنك .

• الطريقة الثانية: ان تخزن النقود الإلكترونية في ذاكرة كمبيوتر صغيرة مثبتة على بطاقة يحملها المستهلك بحيث يستخدمها في الوفاء عن طريق هذه البطاقة.

ج. **الشبكة الإلكترونية:** يعرف الشبكة الإلكترونية على أنه "رسالة او وثيقة إلكترونية مؤمنة وموثقة تتضمن العديد من البيانات تتمثل في (رقم الشيك، اسم الدافع، رقم حساب الدافع واسم البنك، اسم المستفيد، القيمة التي ستدفع، وحدة العملة المستعملة، تاريخ الصلاحية، التوقيع الإلكتروني للدافع والتظهير الإلكتروني للشيك). يرسلها مصدر الشيك إلى مستلم الشيك (حامل الشيك) عبر

الأترنت ويحتفظ بحساب مصرفي ليعتمده ويقدمه للبنك الذي يعمل على الأترنت ليقوم البنك بتحويل قيمة الشيك إلى حساب حامل الشيك وبعد ذلك يقوم بإلغاء الشيك وإعادته إلكترونيًا إلى مستلم الشيك (حامله). وتوضيح الطريقة التي يتم فيها استخدام الشيك الإلكتروني بأنها كالآتي " عندما يقوم المشتري بدفع قيمة مشترياته فإنه يقوم بتحرير شيك إلكتروني بقيمة ما تم شراؤه لصالح البائع ويوقعه بنموذج توقيعه الإلكتروني ويرسله عبر البريد الإلكتروني إلى البائع الذي يقوم بدوره بالتوقيع على نفس الشيك بنموذج توقيعه الإلكتروني ثم يعيد البائع إرساله إلى البنك المشترك عن طريق البريد الإلكتروني والذي يقوم بدوره بالتحقق من التوقيعات الإلكترونية لكل من البائع والمشتري، وفي حالة تأكده من صحة التوقيعات يقوم البنك بتحويل المبلغ من الحساب الجاري للمشتري إلى الحساب الجاري للبائع (د.سلام منعم مشعل، 2015، ص6).

د. **نظام التحويلات المالية الإلكترونية:** بعد أن كانت البنوك تقوم بعملية التحويل بناء على أمر مكتوب وموقع من العميل أصبح بالإمكان إعطاء الأمر بشكل إلكتروني نظراً لظهور أنظمة آمنة لاستخدامه وهي تحويل الأموال إلكترونياً ويعرف نظام التحويلات المالية الإلكترونية على أنه النظام الذي يتيح بطريقة إلكترونية آمنة نقل التحويلات المالية أو الدفعات المالية من حساب بنكي إلى حساب آخر، إضافة إلى نقل المعلومات المتعلقة بهذه التحويلات.

هـ. **البطاقات البنكية:** شاع في الآونة الأخيرة من عصر التكنولوجيا استخدام البطاقات الائتمانية في عمليات الدفع والشراء بدلاً من الدفع النقدي، وهذه البطاقات عبارة عن بطاقة دائنة تتخذ شكلاً مُستطيلاً وهي مصنوعة من البلاستيك، ويكمن الاختلاف بينها وبين بطاقة المدين أن المبلغ المدفوع لا يُخصم من الحساب البنكي مباشرة وإنما يُخصم من الشركة المزودة على شكل مبلغ دائن ويتم دفعها مرة واحدة في الشهر، كما تتيح الشركات المزودة بالبطاقة دفع كمية النقود المدينة مجزأة أو كاملة مع فرض فائدة بنكية على التسديد بالتجزئة، ومن أكثر أنواع بطاقات الائتمان شيوعاً واستخداماً هي البطاقات التي تقوم بتصديدها أكبر شركتين عالميتين وهي بطاقات (الماستر كارد * MASTER CARD ، و الفيزا كارد VISA CARD **) للاستخدام الشخصي في المعاملات المالية المختلفة بدلاً من حمل النقود التي تتعرض للسرقة والتلف، كما وان هناك أنواع عدة من البطاقات البنكية (ثريا عبد الرحيم الخزرجي 2019 ص30) منها:

• **بطاقة الدفع:** وتعتمد في الأساس على توافر رصيد فعلي لصاحب البطاقة لدى البنك أو المؤسسة مصدر البطاقة في شكل حساب جاري يتم خصم مدفوعات صاحب البطاقة من هذا الحساب الجاري ولا يوجد أي ائتمان ممنوح لصاحب البطاقة وتعتمد قدرته على الدفع فقط على مدى تغطية رصيد حسابه الجاري للمدفوعات ومن الممكن أن يتم تمويل هذا الحساب الجاري من بطاقة الدفع الائتمانية بتحويل الأموال من البطاقة الائتمانية إلى الحساب الجاري، ومن مميزات

* الماستر كارد Master Card هي من أنواع البطاقات الائتمانية شائعة الاستخدام والتي تصدرها شركة MasterCard Worldwide الأمريكية، وتقدم للمستخدم نظاماً للدفع بواسطة هذه البطاقة، كما تمنح الشركة المُصدرة للبطاقة إمكانية شحن البطاقة بالمال أو سحبها بواسطة ماكينة الصراف الآلي شريطة حمل الأخير لعلامة Master Card ؛ أي إنها قابلة للسحب بواسطة ذلك، وتشيع غالباً في المطارات الدولية. * الفيزا كارد Visa Card تقدم شركة فيزا إنك مُتعددة الجنسيات بطاقات الفيزا المدفوعة مسبقاً والتي تمنح المستخدم القدرة على الدفع عند الشراء والتسوق عبر الإنترنت، أو استخدامها بالدفع في المتاجر الكبرى، وتعتبر الخيار الأفضل للشراء عبر الإنترنت، وتمتاز بوجود أرقام تتألف من ست عشرة خانة بالإضافة إلى رمز الأمان للسماح للمستخدم بالتسوق، والتأمين على نقوده بواسطة رمز سري. يُشار إلى أن بطاقة الفيزا كارد لا تقتصر بنك معين حيث يُمكن استخراجها من أي بنك محلي، أو دولي، أو من خلال وسيط معتمد لذلك .

هذا النوع من البطاقات هو توفير وقت وجهد العملاء وارتفاع عوائد البنوك المصدرة لها. **بطاقة الخصم أو الدفع الشهري أو القيد الآجل:** إصدار مثل هذه البطاقات لا يتطلب من حاملها الدفع المسبق للبنك المصدر في صورة حساب جاري كما في النوع السابق (بطاقة الدفع) وإنما تتم لحسابه معه شهريا (أي أن فترة الائتمان لهذه البطاقة لا تتجاوز شهرا)، عن طريق إرسال البنك كشف حساب حامل البطاقة يتضمن المبالغ المستحقة عليه نتيجة مشترياته من السلع والخدمات، وكذلك مسحوباته النقدية من آلات الصرف أو البنوك على أن يكون ذلك في حدود الحد الأقصى. للبطاقة وتتضمن اتفاقية الإصدار بأنه إذا تأخر حامل البطاقة عن السداد خلال فترة محددة فإن البنك يحمله فوائد معينة.

• **بطاقة الائتمان:** وهي البطاقات التي تصدرها المصارف في حدود مبالغ معينة تمكن حاملها من الشراء الفوري لاحتياجاته مع دفع آجل لقيمتها، على أن يقوم بتسديد قيمة المشتريات إلى البنك خلال 25 يوماً من تاريخ استلامه لفاتورة الشراء ولا يدفع الزبون أي فوائد للبنك على هذه الخدمة إذا سدد خلال الفترة المحددة، إلا أنه يتحمل فوائد مقدارها 15% على الرصيد المتبقي بدون سداد، أما البنك فإنه يتقاضى من الزبون عمولة (3-5%) من قيمة الفاتورة.

المبحث الثاني: مبررات التحول العالمي من المدفوعات التقليدية إلى الالكترونية

اولاً / أسباب اللجوء إلى وسائل الدفع الالكترونية: هناك العديد من العوامل التي أدت إلى تطور وسائل الدفع وتحولها من الشكل التقليدي إلى أشكال أخرى تؤدي نفس الوظيفة لكن بطرق مختلفة أكثر تطوراً ومن أهم هذه العوامل (بومود، مجلة رؤى اقتصادية، 2020، ص 35).

1. تراجع فعالية وسائل الدفع التقليدية: بالرغم من أن ظهور وسائل الدفع التقليدية خلق درجة كبيرة من الأمان والطمأنينة لمستخدميها، إلا أن لها سلبيات عديدة منها (انعدام الملائمة بين الطرفين-عدم إجراء المدفوعات في الوقت الحقيقي- انعدام الأمان- الشيكات بدون رصيد).

2. استخدام شبكة الإنترنت في المجال المصرفي: لقد كان للتطور التكنولوجي في مجال الاتصالات الفضل في حدوث ثورة في المعاملات المصرفية، من خلال شبكة الإنترنت كما ظهرت أيضاً شركات توفر خدمة الإنترنت حيث تزود الأشخاص بخدمة الإنترنت عبر شبكة الاتصال الهاتفي، وهو ما يساعد البنوك لعرض خدماتها، حيث يمكن للعميل القيام بأعمالها دون حاجة لتعامل الموظفين وضيق الوقت في الانتظار، فأصبح بإمكانه أن يراجع حساباته ويفحصها ويسدد الفواتير الخاصة به في أي وقت ودون قيود.

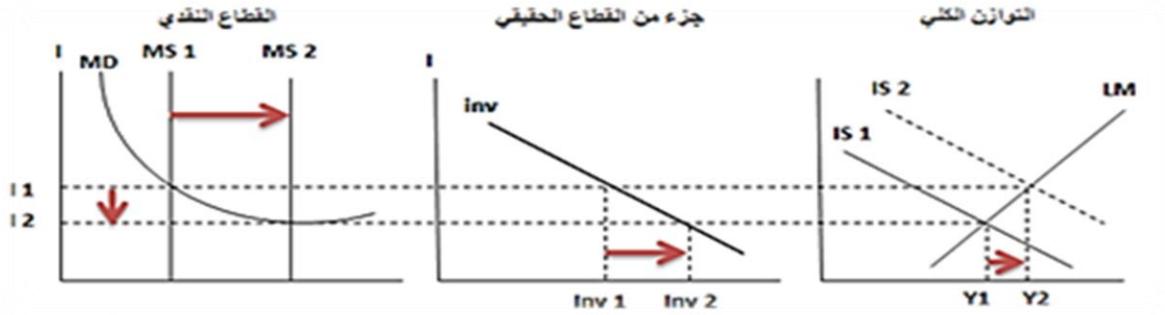
3. التوجه نحو التجارة الإلكترونية: يقصد بالتجارة الإلكترونية هي العمليات التجارية التي تتم عبر المبادلات الالكترونية (أموالاً وسلعاً) وتقوم التجارة الإلكترونية على أربعة عناصر أساسية (بائعون مشتركون، شبكة الإنترنت ووسائل الدفع الإلكترونية) الأمر الذي استدعى إلى استحداث وسائل دفع تكون ملائمة لطبيعة ومتطلبات التجارة الإلكترونية.

ثانياً / أهمية المدفوعات الالكترونية: ان أهمية الاساسية للتكنولوجيا المالية في مجال المدفوعات تكمن بقدرتها في التأثير على مستويات عديدة وجعلها أكثر تسهيلاً وانسيابية وكفاءة، وبالتالي يمكن تحليل لجوء العالم إلى هذه التكنولوجيا من خلال ابراز اهميتها على هذه المستويات وكالاتي:

1- أهمية المدفوعات الالكترونية على مستوى السياسة النقدية عادة ما تكون في البلدان متوسطة ومنخفضة الدخل نسبة العملة في التداول الى عرض النقد كبيرة، وان انتشار ادوات الدفع الحديثة

فيها التي تعتبر جزء من منظومات الدفع الالكترونية ستعمل على تقليل النقد السائل وبالتالي تستطيع السلطة النقدية السيطرة على حجم الكتلة النقدية في المجتمع . ان انتشار انظمة وادوات الدفع الالكتروني بشكل معتدل ومنظم ودون تمادي من قبل المؤسسات الائتمانية المصدرة لهذه الادوات سيزيد من حجم الودائع لدى المصارف وبالتالي سوف تؤدي هذه الحالة الى امرين(ثريا عبد الرحيم الخرزجي 2019، ص41). سيزيد حجم الاحتياطي لدى المصارف والذي بدوره يزيد من حجم القروض الممنوحة للأفراد والشركات. تؤثر زيادة الاحتياطيات لدى المصارف التجارية على النشاط الاقتصادي، حيث ان زيادة هذه الاحتياطيات تؤدي الى زيادة الطلب على الاصول من البنك المركزي او المؤسسات المالية غير البنكية لغرض منح المزيد من القروض، الامر الذي يؤدي الى زيادة عرض النقود، وبحسب رؤية (جون ماينرد كينز) فإن هذه الزيادة في المعروض النقدي تفضي الى التأثير في النشاط الاقتصادي ودخل الافراد وهو ما يدعى بـ (اثر كينز)، وتجدر الاشارة الى ان هذه الرؤية تبناها كينز قبل ازمة الكساد العظيم في الولايات المتحدة الامريكية، وبعد تحديث النموذج الكينزي من قبل (هكس-هانسن) بعد ازمة الكساد العظيم توصلوا الى النتائج المبينة بالشكل (1) الاتي (عبدالغني واخرون، البحرين، ط11 2006 ص 99-100):

شكل (1) اثر كينز في تأثير عرض النقود على النشاط الاقتصادي



الشكل من اعداد الباحث بالاعتماد على عبدالغني واخرون، النقود والبنوك، مؤسسة لورد العالمية للشؤون الجامعية البحرين ط11 2006، ص98. I سعر الفائدة، MS عرض النقود، inv الاستثمار، IS سوق السلع والخدمات، LM سوق النقود، Y الدخل .

عندما يزداد عرض النقود سيؤدي الى انخفاض سعر الفائدة على القروض وبدورها سيؤدي الى زيادة الاستثمار وبما ان الاستثمار احد عناصر الطلب الكلي فسينتقل منحى سوق السلع والخدمات IS من (IS1-IS2) ويزداد الدخل y من (Y2-Y1). مما تقدم يتضح بأن المدفوعات الالكترونية تؤثر في المعروض النقدي، وبما ان المعروض النقدي يؤثر في النشاط الاقتصادي حسب رؤية جون ماينارد كينز من خلال (اثر كينز)؛ فإن التحول نحو تكنولوجيا المدفوعات الالكترونية يمكن السلطات النقدية في التحكم بالنشاط الاقتصادي باتجاه التوسع او الانكماش حسب طبيعة الاقتصاد في البلد.

2. اهمية المدفوعات الالكترونية على المستوى التنموي: بالنظر الى المخرجات التي تقدمها المدفوعات الالكترونية للأموال فإنها تجسد الدور الجوهري الذي تلعبه في "التنمية المالية" والتي من اهم اقطابها (الشمول المالي) وامكانيات وصول الخدمات المالية الى ابعد نقطة في المجتمعات، لاسيما ان سياسة الشمول المالي اضحت الغاية الاهم في مؤشرات اهداف التنمية المستدامة، حيث تعمل التكنولوجيا المالية على تغيير هيكل الخدمات المالية التقليدية بشكل عام، ومنهجية واليات تقديم الخدمات المصرفية للزبائن بشكل خاص، كما يدعي خبراء التكنولوجيا المالية بان هذه التكنولوجيا لها القدرة على تعطيل او تحويل اي قطاع مالي تقليدي من خلال تمكينه لإيصال خدماته

المالية الى ابعد نقطة في البلد فضلا على جعله اكثر شفافية وامانا واكل تكلفة بالإضافة إلى تسهيل الرقابة عليها، فما تقدمه المؤسسات المالية التقليدية من خدمات (الدفع والقروض ..الخ) تقدمه أيضا شركات التكنولوجيا المالية بالإضافة الى تنوع اكبر في المنتجات والمقدمين، وتوفر اداة محسنة للمخاطر مع القدرة على حصول المعلومات والارشادات الفورية للعملاء واستخدامها لتشغيل التعديلات في الوقت الفعلي للخدمات المقدمة (كريستينا تشويكا، لويس فيرزا سبانيا 2020 ص37). في الوقت الذي تسعى البنوك المركزية على المستوى العالمي معالجة انعدام وضعف مستويات الشمول المالي التي تهيمن على اغلب البلدان النامية فأمن شأن التكنولوجيا المالية التصدي للتحديات الحرجة أمام تعزيز سياسة " الشمول المالي " و " تنوع النشاط الاقتصادي " والتي تعمل على تعجيل تحقيق اهداف التنمية المستدامة في هذه البلدان وذلك بدعم النمو الاقتصادي والنهوض بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال الوصول الالكتروني الى الأشخاص الذين يعيشون في المناطق الريفية او النائية الذين لا تصلهم الخدمات المالية والمصرفية ورفدهم بالخدمات المالية عبر الطرق الالكترونية الامر الذي يفضي- بانتشال الجوع وبلوغ الرفاه الاجتماعي وتوفير فرص اعمال جديدة للشباب تدار من قبلهم بدل البحث عن وظيفة عامة(شحاته، مصر.2019، ص 17). كما من شأن المدفوعات الالكترونية ان تعمل على تعزيز معدلات الادخار من خلال استقطاب وجذب الموارد المالية , إذ يمثل القنوات التي يتم من خلالها تحويل الأموال وتسوية المدفوعات بسرعة وكفاءة عالية لذلك تسعى البنوك المركزية في العالم إلى تطبيق نظام دفع فعال لغرض الاستفادة من الخدمات المصرفية المتطورة ومواكبة العمل المصرفي المعاصر للخروج بواقع مصرفي له القدرة على إشباع الحاجات المحلية ومحاكاة النظم المصرفية الدولية.

المبحث الثالث، المؤشرات البنوية للمدفوعات الالكترونية في العراق ... مقاربات اقليمية

(2021-2017)

اولا : مؤشرات قياس المدفوعات الالكترونية : هنالك العديد من المؤشرات التي يمكن من خلالها معرفة مقبولة دخول وتبني المدفوعات الالكترونية في أي بلد، وفيما يأتي سنعرض ابرز المؤشرات المتعلقة بالبنية التحتية للمدفوعات الالكترونية، فهو يتضمن مؤشرات تقيس مدى توافر البيئة التمكينية للمدفوعات الالكترونية والمتجسدة بالبنى التحتية لإمكانية الدفع الالكتروني في داخل البلد والمتمثلة بالاتي(p46). (Nycedc..Center For Economic Transformation.(2015) :

● انتشار اجهزة الصراف الالي ونقاط البيع ATM – POS: والتي تقيس مدى الانتشار المصرفي الالكتروني في البلد.

● العمليات المصرفية المفتوحة: ويقصد بالعمليات المصرفية المفتوحة هي عملية مزامنة بيانات العملاء الماليين من قبل المصارف مع شركات الدفع الالكتروني ووسائل الدفع الالكترونية، ويحتوي على العديد من المؤشرات ولكن سنقتصر على اكثر مؤشرات ااحة للبيانات في مناطق الشرق الاوسط وبلداننا العربي الا وهو (البطاقات المصرفية الالكترونية بأشكالها كافة)، حيث يعتبر هذا المؤشر من المؤشرات المهمة جداً التي تقيس مدى مقبولة وسائل الدفع الالكتروني من قبل سكان البلد .

● دفع وتحويل الاموال للفواتير عبر الهاتف والانترنت، من اجل معرفة البيئة البنوية لهذا المؤشر يجب اخذ البعض من ارمز مؤشرات الفرعية وهي (انتشار الهواتف الذكية , تدفقات شبكة الانترنت في الهواتف المحمولة) وبالتالي سيتم معرفة امكانية الاستخدامات الفعلية لتطبيقات الدفع الالكتروني ويوضح الجدول (1) فئات وكيفية قياس المؤشرات مدار البحث

جدول (1) ابرز مؤشرات قياس البنية التحتية للمدفوعات الالكترونية

مؤشر اجهزة الصراف الالي ونقاط البيع (ATM - POS)	
الفئة	المؤشر
قياس الانتشار المصرفي لأجهزة الصراف الالي ATM - POS	عدد أجهزة الصراف الالي او نقاط البيع لكل (100,000) مائة الف بالغ من السكان
مؤشر العمليات المصرفية المفتوحة	
الفئة	المؤشر
معرفة مقبولة البطاقات المصرفية الالكترونية بأشكالها كافة من قبل السكان	اجمالي اعداد البطاقات الالكترونية للسكان / اجمالي عدد السكان × 100
مؤشر دفع وتحويل الاموال للفواتير عبر الهاتف والانترنت	
الفئة	المؤشر
انتشار الهواتف الذكية	عدد المشتركين بخطوط الاتصال / اجمالي عدد السكان × 100
تدفقات شبكة الانترنت في الهواتف المحمولة	اجمالي عدد المشتركين لخطوط خدمة الانترنت في الهاتف المحمول / اجمالي عدد المشتركين لخطوط الهاتف المحمول × 100
مؤشر امتلاك المحافظ الالكترونية	عدد المشتركين بتطبيقات المحافظ الالكترونية / اجمالي عدد المشتركين لخطوط خدمة الانترنت في الهاتف المحمول × 100

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على: Latin American and Caribbean Perspective , The Role of Payment Systems and Services in Financial Inclusion, Mexico, 2016 , p62.

ثانياً: مؤشرات البنى التحتية الداعمة للدفع الالكتروني في العراق 2017-2021: بما

ان نظام المدفوعات هو عبارة عن البنية التحتية الفنية والتنظيمية والمؤسسية التي تستخدم لنقل الاموال بين الافراد والشركات والمؤسسات, ومن اجل تحليل واقع العراق في جانب خدمات الدفع الالكتروني لابد من استعراض مؤشرات البنى التحتية الداعمة للدفع الالكتروني في العراق وهي تحاكي مدى امكانية وصول الجمهور الى خدمات الدفع والتحويل الالكتروني وبيان واقع البيئة البنوية لكل من اجهزة نقاط البيع والصرافات الالية (ATM-POS), فضلاً عن مقارنة المؤشر في العراق مع بعض الدول العربية المتقدمة في هذا المجال من خلال :

- مؤشر انتشار أجهزة الصراف الآلي (ATM) ونقاط البيع (POC): من الوسائل المهمة التي تساهم في الوصول للخدمات المالية والمصرفية بأسرع وقت واقل كلفة هي (زهراء الكسندر، مجلة الادارة والاقتصاد ، العراق ، المجلد 9 ، العدد 33 ، 2020 ، ص 20):

- أجهزة الصراف الآلي (Automatic Teller Machine , ATM)

- ونقاط البيع (Point Of Sale , POS)

كما يعد انتشار أجهزة الصراف الآلي ونقاط البيع من المؤشرات الرئيسية للبنية الداعمة للتحويل نحو المدفوعات الإلكترونية، فبتوفير هذه الأجهزة يتسنى للأفراد استخدام البطاقات الإلكترونية والخدمات المصرفية الإلكترونية الأخرى بكل سهولة ويسر، مما يشجع على التحويل نحو الدفع الإلكتروني ويعزز الاقتصاد الرقمي، وعندما يتم تعزيز البنية التحتية للدفع الإلكتروني، يتسنى للأفراد في المجتمعات ذات الدخل المنخفض الوصول إلى الخدمات المصرفية والتمتع بالشمول المالي. حيث إن زيادة خدمات الدفع الإلكتروني تعد من الأهداف الرئيسة التي يسعى البنك المركزي العراقي إلى زيادتها، وذلك من أجل ادخال اكبر عدد ممكن من الأفراد داخل النظام المالي وزيادة العمليات داخل النظام المالي واستخدام أدوات الدفع الإلكتروني، والتخلص من التعامل بالنقد تدريجياً وسنستعرض اتجاهات الزيادة في انتشار أجهزة (ATM) و (POS) في عموم العراق وعلى مدار (5) سنوات الماضية وكما مبين بالجدول (2):

الجدول (2) عدد أجهزة الصراف الآلي ونقاط البيع لكل 100 ألف بالغ في العراق للفترة (2017 – 2021)

السنة	عدد السكان البالغين (نسمة)	عدد أجهزة الصراف الآلي (ATM) (جهاز)	عدد أجهزة الصراف الآلي (ATM) لكل شخص بالغ	عدد أجهزة نقاط البيع (pos) لكل شخص بالغ	عدد أجهزة نقاط البيع (pos) لكل شخص بالغ
2017	22,065,113	656	2.8	918	4.16
2018	22,970,121	865	3.6	2,200	9.57
2019	23,294,232	1,014	4.1	2,226	9.55
2020	23,902,832	1,340	5.6	7,540	31.54
2021	24,522,262	1,566	6.3	9,151	37.31

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على البنك المركزي العراقي دائرة الاحصاء والتقارير , النشرة الاحصائية السنوية 2021 ص111. عدد السكان لكل جهاز واحد = عدد السكان البالغين \ عدد الاجهزة المتاحة (المجمل)، عدد الاجهزة لكل (100,000) شخص بالغ = 100,000 \ عدد السكان لكل جهاز واحد

على المستوى المحلي في العراق فقد شهدت عدد اجهزة نقاط البيع (POS) قفزة واضحة بالتزايد فبعدما كانت في عام (2019) تبلغ (9) اجهزة لكل (100) الف شخصاً بالغاً، فأصبحت تبلغ (37) جهاز لكل (100) ألف شخصاً بالغاً (البنك المركزي العراقي، النشرة الاحصائية السنوية 2021 ص109-111)، ولكن ما زال هذا الانتشار في خدمات الدفع دون مستوى الطموح العالمي ففي الولايات المتحدة الامريكية بلغ عدد اجهزة نقاط البيع (POS) (3318) جهازاً لكل (100) الف شخصاً بالغاً وفي اليابان بلغ (3247)، وفي استراليا بلغ (1189) جهازاً، ومن الجدير بالذكر الى ان هنالك محددات عالمية على نشر هذه الاجهزة في اي بلد والتي يمكن ايجاز ابرزها على النحو الاتي:

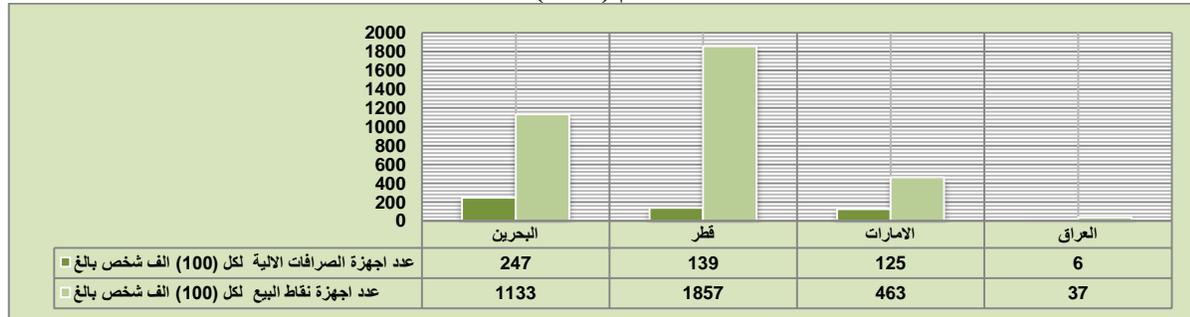
(ATM Industry Outlook India , 2021, p22)

● القدرة على تلبية الطلب المحلي: يعتمد الاستخدام الفعلي لأجهزة نقاط البيع على قدرة الدولة على تلبية الطلب المحلي عند توفير هذه الخدمات، وذلك من خلال تدريب العاملين وتوفير الدعم الفني اللازم.

● المعوقات القانونية والتنظيمية: بعض الدول تفرض عوائق قانونية وتنظيمية على استخدام أجهزة نقاط البيع، مما يقلل من نسبة انتشارها في تلك الدول، وعلى العكس اذا كان هنالك دعم قانوني وتنظيمي لهذه الاجهزة فهي بالتاكيد ستعمل على زيادة اعداد هذه الاجهزة . وبالتالي فان سبب تواضع مؤشر انتشار اجهزة (POS) في العراق هو ضعف المحددات المذكورة اعلاه ؛ فضلا على أن معظم الأسواق التجارية والمحلات تتعامل بالنقد وليس بأجهزة (POS) وذلك لعدم انتشار هذه الثقافة، وما زالت هذه العملية غامضة على معظم أصحاب المحلات التجارية ولا سيما في المناطق النائية. فواقع العراق لغاية عام (2021) شهد بانتشار اجهزة (ATM) وحقق زيادة بانتشارها في عموم العراق، وتركزت هذه الزيادة خصوصا في المدن الكبيرة مثل العاصمة (بغداد) والمحافظات ذات الطابع التجاري الداخلي مثل محافظات اقليم كردستان العراق (اربيل) السليمانية، دهوك) ويعزى تبرير ذلك الى ان هذه المدن تتسم بانتشار المؤسسات التجارية الكبرى كما يلحظ من نسبة انتشار خدمات الدفع إلى عدد سكان العراق لكل (100) الف نسمة عام (2017) منخفضة الى حد عام (2019) ولكن حدث تحسناً ملحوظاً خلال المدة ما بين (2019-2021) فبعدما كانت عدد اجهزة الصراف الآلي تبلغ (4) جهازاً لكل (100) الف شخصاً بالغاً فأصبحت تبلغ في عام (2021) ما مقداره (6) جهازاً لكل 100 ألف شخصاً بالغاً، اذ ان أجهزة (ATM) كان انتشارها مقتصر على المولات والمراكز التجارية وبعض الدوائر الحكومية ومقرات الاقتراض من المؤسسات وفروع المصارف، ولا توجد أجهزة منتشرة في المناطق العامة، ولكن مع

استمرار التحسن الأمني في العراق، المتزامن مع جهود البنك المركزي العراقي في تشجيع المصارف على فتح أكبر عدد ممكن من أجهزة الصراف الآلي، فإن هذه النسبة من المتوقع أن تزداد في قادم الايام (البنك المركزي العراقي، العراق، بغداد، 2021، ص101). ولابد من مقارنة الواقع البنوي للعراق في هذا السياق مع بعض دول الاقليم العربي المتقدمة في نشر-اجهزة الصراف الالي (ATM) واجهزة نقاط البيع (POS) سنجد ما يبينه الشكل (2) وكالاتي :

شكل (2) عدد اجهزة الصراف الالي (ATM) ونقاط البيع (POS) لكل (100) الف شخص بالغ في العراق وبعض الدول العربية لعام (2021)



الشكل من اعداد الباحث بالاعتماد على :

1- بيانات الجدول (2)

2- قطاع الاتصالات، البوابة الرسمية لحكومة الامارات، متاح على الموقع الالكتروني:

<https://u.ae/ar-ae/information-and-services/infrastructure/telecommunications> اخر دخول بتاريخ 2023/4/27

3- وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات القطرية، متاح على الموقع الالكتروني : <https://mcit.gov.qa/ar> اخر دخول بتاريخ 2023/4/27.

4- وزارة الاتصالات والمواصلات البحرينية، متاح على الموقع الالكتروني، <https://mtt.gov.bh/ar> اخر دخول بتاريخ 2023/4/28.

يوضح الشكل(2) التراجع الشديد للعراق في مجال نشر اجهزة الصرافات الالية (ATM) واجهزة نقاط البيع (POS) بالمقارنة مع الدول العربية المتقدمة في مجال البيئة البنوية للمدفوعات الالكترونية فبالرغم من تحسن وتزايد اعداد هذه الاجهزة في العراق على مدار السنوات (2017-2021) وارتفاع عددها من (3-6) جهاز (ATM) لكل (100,000) شخص بالغ على التوالي وكذلك تزايد تغطية اجهزة نقاط البيع (POS) من (4-37) جهاز والمبينة بالجدول (2) السابق، الا ان هذه الاعداد تعتبر منخفضة جدا بالمقارنة الاقليمية الواردة بالشكل (2)، وتعزى اسباب التغطية الشاملة لهذه الاجهزة في دول المقارنة الى عدة اجراءات مؤسسية قامت بها هذه الدول ومنها(المدفوعات الرقمية في منطقة الخليج، الامارات العربية المتحدة، 2021، ص14):

1. تقديم الحوافز المالية للمؤسسات المالية والتجارية من اجل زيادة ونشر اجهزة الصرافات الالية ونقاط البيع (ATM-POS) في المناطق الحضرية والريفية على حد سواء .

2. قيام البنوك المركزية لديهم بأنشاء شراكات مع البنوك والمؤسسات المالية الاخرى للتوسع في نشر هذه الاجهزة .

3. انشاء منصات الكترونية وتطبيقات متطورة لتوفير ونشر الثقافة الالكترونية والتعليم والتدريب المناسبين فضلاً عن الدعم المالي والحوافز المستمرة للعاملين في مجال الابتكار والتطوير بغية تقديم مقترحات تطويرية ومستمرة بهذا الصدد. وفي العراق من الجدير بالذكر ان من اهم مواطن الضعف البنوي في هذا المجال هو عدم وجود تنظيم ثابت يتعلق بتحمل تكاليف نشر وزيادة

اعداد هذه الاجهزة وهو مبرر من مبررات عزوف الاطراف المتعاملة في العراق للتحويل نحو التكنولوجيا الحديثة في المدفوعات الالكترونية، والتشبت بنظام النقد التقليدي.

الاستنتاجات والتوصيات

أولاً : الاستنتاجات:

مما تقدم تم التوصل الى الاستنتاجات الآتية:

1. تلعب وسائل الدفع الالكتروني دورا هاما في السياسة النقدية للبلد من خلال تأثيرها في السيطرة على السيولة المصرفية والكتلة النقدية في البلد، ولاتقل اهميتها على المستوى التنموي من خلال التأثير في توسعة مستويات الشمول المالي عبر نشر-اجهزة الصراف الالي واجهزة نقاط البيع لابعد نقطة جغرافية .

2. ان نجاح دول (الامارات وقطر والبحرين) في تبني اجهزة الصرافات الالية ونقاط البيع (-ATM POS) بلغت اكثر من (1300) جهازا تقريبا لكل (100) الف شخص بالغ حتى عام (2021)، عملت على تهيئة البيئة الملائمة وقاعدة انطلاق مثالية لنشر وتوسيع سياسات الشمول المالي في هذه البلدان.

3. ان مفاتيح التقدم في نشر-وتوسيع اجهزة الصرافات الالية ونقاط البيع في دول (الامارات وقطر والبحرين) كانت نتيجة لقدرة هذه البلدان على تلبية الطلب المحلي من خلال تدريب العاملين وتوفير الدعم الفني اللازم، فضلاً عن قدرتها على تذليل المعوقات القانونية والتنظيمية، حيث كان هنالك دعم قانوني وتنظيمي لهذه الاجهزة وهي بالتأكيد عملت على زيادة اعداد هذه الاجهزة.

4. ان من اهم مواطن الضعف البنيوي في مجال نشر-اجهزة الصراف الالي ونقاط البيع هو عدم وجود تنظيم ثابت يتعلق بتحمل تكاليف نشر-وزيادة اعداد هذه الاجهزة، وهو مبرر من مبررات عزوف الاطراف المتعاملة في العراق للتحويل نحو التكنولوجيا الحديثة في المدفوعات الالكترونية والتشبت بنظام النقد التقليدي.

ثانياً: التوصيات:

بناء على الاستنتاجات التي تم التوصل اليها، نوصي بما هو ات:

1- لأجل ضبط تنظيم التكاليف المتعلقة بنشر-اجهزة الصرافات الالية ونقاط البيع في العراق، لابد من تخصيص مبالغ مالية من الموازنة العامة الاتحادية الوطنية , تكون معنية بنشر-وتوسيع اعداد هذه الاجهزة بالتنسيق مع وزارة التخطيط لغرض التركيز على المناطق المستبعدة من الخدمات المالية.

2- توفير التدريب والتوعية للمستخدمين بشأن استخدام أجهزة الصرافات الآلية ونقاط البيع والمدفوعات الإلكترونية، وتعزيز الثقة في استخدام تلك التقنيات.

3- تشجيع وتعزيز التعاون بين القطاعين العام والخاص لتوفير الموارد المالية والتقنية اللازمة لنشر- وتشغيل أجهزة الصرافات الآلية ونقاط البيع في مختلف المناطق العراقية , وتسهيل وتبسيط إجراءات تراخيص وتنظيم تشغيل أجهزة الصرافات الآلية ونقاط البيع، وتشجيع المشغلين والبنوك على الاستثمار في هذه الخدمات.

REFERENCES

المصادر والمراجع:

أولاً / المصادر العربية

1. عبدالغني واخرون، النقود والبنوك، مؤسسة لورد العالمية للشؤون الجامعية، البحرين، ط112006.
2. سلام منعم مشعل، وسائل الدفع الالكتروني، بحث قانوني، جامعة النهريين كلية الحقوق، 2015.

3. زواويد زهاري و نفيسة حجاج ، التكنولوجيا المالية ثورة الدفع المالي الواقع و الأفاق مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية و الاقتصادية ، الجزائر، المجلد 7 ، العدد 3 14 ، 2018 ، ص 21 .
4. يوسف مسعداوي. المصارف الإلكترونية، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية و التحولات الاقتصادية الواقع و التحديات، رسالة ماجستير، جامعة البليدة، الجزائر، 2008 .
5. عطرة دغنوش، استخدام شبكة الأنترنت كأداة لتقديم الخدمات المصرفية و أثرها على الأداء المصرفي : حالة المصارف الجزائرية، اطروحة دكتوراه منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير و العلوم التجارية ، جامعة محمد خيضر، الجزائر، 2017 .
6. رقية منصور و اسماء عبد الملك ،الخدمات المصرفية الإلكترونية، رسالة ماجستير منشورة كلية العلوم الاقتصادية و التسيير و العلوم التجارية، جامعة ابو بكر بلقايد، الجزائر، 2014، ص 37
7. كريستينا تشويكا، لويس فيرز، التكنولوجيا والاستدامة، رسالة ماجستير، جامعة سرقسطة اسبانيا 2020، ص 37.
8. شحاته، م ، نموذج محاسبي مقترح للقياس و الافصاح عن معلومات ابتكار التكنولوجيا المالية كمرتكز لتعزيز الشمول المالي في مصر، 2019، ص 17.
9. زهراء الكسندر، دور التكنولوجيا المالية في أبعاد الشمول المالي (دراسة قياسية لآراء عينة من العاملين في مصرف موصل للتنمية و الاستثمار محافظة نينوى)، مجلة الادارة والاقتصاد، العراق المجلد 9 ، العدد 33، 2020 .
10. البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والتقارير، النشرة الاحصائية السنوية 2021 .
11. المدفوعات الرقمية في منطقة الخليج، مركز الخليج للأبحاث، تقرير، الامارات العربية المتحدة 2021.

ثانياً / المصادر الاجنبية:

- 1 -Jonas Vail et al., Financial Technology in the Middle East and North Africa Trends,2014 .
- 2- Hannig، A.، and S. Jansen. 2010. Financial Inclusion and Financial Stability: Current Policy Issues. ADBI Working Paper 259. Tokyo: Asian Development Bank Institute. Available: www.adbi.org, last entry in 10\12\2022
- 3-Nycedc.enter For EconomicTransformation Industry Trends & Insights Exploring, New York City's Economic Sectors, Fintech In New York City. 2015.
- 4- "ATM Industry Outlook, 2021-2026" Company report Markets ,India , 2021.

ثالثاً / المواقع الالكترونية

- 1- قطاع الاتصالات، البوابة الرسمية لحكومة الامارات، متاح على الموقع الالكتروني:
<https://u.ae/ar-ae/information-and-services/infrastructure/telecommunications>
- 2- وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات القطرية، متاح على الموقع الالكتروني :
<https://mci.gov.qa/ar>
- 3- وزارة الاتصالات و المواصلات البحرينية، متاح على الموقع الالكتروني
<https://mtt.gov.bh/ar>